

علي الكثيري الناطق باسم المجلس الانتقالي الجنوبي لـ «العرب»: اتفاق الرياض حزمة متكاملة لا تقبل أي انتقائية أو تجزئة الإخوان المسلمون يعملون على إثارة الصراعات داخل منظومة الشرعية



الكثيري أكد تفهم المجتمع الدولي للطرح الجنوبي

على الطاولة وفي صدارة اهتمامات كل الفاعلين الدوليين، مضيفا «شعبنا الجنوبي ومقاومته الوطنية التي أنجزت تحرير معظم محافظات الجنوب من الميليشيات الحوثية ومن الجماعات الإرهابية، هي اليوم تضع الجنوب وحق شعبه في تقرير المصير على طاولة أي مسار سلام، ذلك أن أي عملية سلام لن يكتب لها النجاح إذا ما تجاوزت الجنوب وقضيته وحق شعبه في إنفاذ إرادته».

لشعبنا ولقواته المسلحة ولقيادته السياسية الكلمة الفصل إذا ما تبادلت تلك الجماعة في غيها.. فجنوب اليوم ليس جنوب عام 1994».

وحول رؤيته لمآلات القضية الجنوبية وهل الوضع الدولي والإقليمي مهيأ للقبول بأي خطوة قادمة من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي في إطار أهدافه الملغنة لاستعادة دولة الجنوب، اعتبر الكثيري في ختام حديثه لـ «العرب» أن «القضية الجنوبية أصبحت اليوم

قطاعات واسعة من المرتبات.. إلا أنه يمضي في التفاهة حول قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي الحاملة لمشروعه التحرري الاستقلالي». وأردف بالقول «بموازاة ذلك تضي جماعة الإخوان المسلمين في ترك جبهات المواجهة مع الميليشيات الحوثية وتحشيد قواتها واستنفاذ أدواتها الإرهابية وتوجيهها صوب الجنوب مستهدفة كسر إرادة شعبنا وفرض مشاريعها المرفوضة وإعادة اجتياح الجنوب، لكن ستكون

الحوثية، بل إنهم يوجهون معركتهم أيضا ضد الأشقاء في التحالف العربي وضد الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تحديدا، وهذا الجناح الإخواني أصبح ممتلا ومرتهنا لقوى إقليمية تهدد الأمن القومي العربي».

وفي ما يتعلق بموقف المجلس الانتقالي من الحراك الدولي المتزايد حول الملف اليمني الذي شهدته الفترة الماضية، في ظل اللقاءات التي قام بها وفد المجلس المتواجد في العاصمة السعودية الرياض مع بعض المسؤولين الدوليين والأمميين خلال الآونة الأخيرة، قال ناطق الانتقالي «نحن أكدنا أكثر من مرة على لسان السيد الرئيس عيروس قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية أن أي تحركات أو مشاورات تسفر عن أي إطار لوقف الحرب لم تكن جزءا منها لن تكون ملزمين بنتائجها. وللأمانة ومن خلال لقاءات قيادتنا بالمبعوثين الدولي والأميركي وسفراء الدول الراحية، لم نجد غير التفهم الكامل لطرحننا ولقضيئنا وحرص الجميع على مشاركة الجنوب ومثله المجلس الانتقالي الجنوبي في أي مشاورات وفي أي مسار للسلام يتم الاتفاق عليه».

ولفت الكثيري إلى أن موضوع مشاركة الانتقالي في أي مشاورات قادمة للحل النهائي أمر محسوم بموجب اتفاق الرياض حيث أن الاتفاق «واضح في تضيئه لنصر يؤكد على مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي وقد وقده الشرعية. وهذه المشاركة لن يكون الانتقالي فيها إلا حاملا وممثلا للقضية الجنوبية ومشروع الاستقلال بالجنوب وطنا ودولة وهوية».

وفي ظل التقارير التي تتحدث عن وجود حشود عسكرية إخوانية مدعومة من إحدى الدول الإقليمية في محافظات لمح وتعن وشبوة وأبين، وتعلقا على الرضخ الميداني اليوم في جنوب اليمن، قال ناطق الانتقالي إن «الجنوب رغم معاناة أهله من انهيار الخدمات والعملة وتدهور الوضع المعيشي وحرمان

تفاصيل الاتفاق الأخير بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية بشأن عودتها إلى عدن وإمكانات تنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض، ودور الإخوان المسلمين في زرع الشقاق بين مكونات الشرعية اليمنية، وموقع المجلس ودوره في مسار السلام الذي يجري العمل على إنطلاقه، جزء من محاور حديث علي الكثيري الناطق باسم المجلس الانتقالي لـ «العرب» الذي جدد أيضا التأكيد على القضية المركزية والهدف النهائي للمجلس والمتمثل في استقلال الجنوب.

صالح البيضاني

إن «اتفاق الرياض حزمة متكاملة لا تقبل أي انتقائية أو تجزئة، وما تم تنفيذه حتى الآن هو جزء يسير منه، ولهذا تستدعي الضرورة استكمال تنفيذ بنوده، ومن ذلك الشروع في تشكيل الوفد التفاوضي المشترك الذي نصت عليه بنود الاتفاق استعدادا لعملية السلام التي ننشدها جميعا، فضلا عن تعيين محافظين ومديري أمن محافظات الجنوب وتشكيل المجلس الاقتصادي وهيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإصلاح الاختلالات في البنك المركزي وإلزام جميع المحافظات برفده بالإيرادات، وأيضا استكمال تنفيذ الإجراءات العسكرية والأمنية بدءا بتهيئة وزارتي الدفاع والداخلية ونقل القوات العسكرية من أبين وشبوة ووادي حضرموت والمهرة إلى الجبهات».

كما اعتبر الكثيري أن «الاتفاق واضحة بنوده ولا تحتل أي تفسيرات متضادة على الإطلاق»، مضيفا «للأمانة يبذل الأشقاء في المملكة العربية السعودية جهودا مضمينة لاستكمال تنفيذه وتوحيد جهود الجميع لمواجهة الميليشيات الحوثية الساددة في انقلابها وحربها على الجمع في اليمن والجنوب والمحيط الإقليمي».

وجدد الكثيري في حديثه لـ «العرب» الاتهامات التي دأب المجلس الانتقالي على توجيهها لتبني إخواني داخل الشرعية يعمل على إفشال اتفاق الرياض، مشيرا إلى أن «الإخوان المسلمين ظلوا يعملون على إثارة الصراعات داخل منظومة الشرعية بشكل عام، وقد حاولوا ولا يزال بقاياتهم تحاول إفشال الاتفاق وتوجيه المعركة باتجاه الجنوب وليس ضد الميليشيات

عدن - أكد الناطق باسم المجلس

الانتقالي الجنوبي علي الكثيري على توصل المجلس لاتفاق مع الحكومة اليمنية يقضي بعودتها إلى العاصمة المؤقتة عدن لممارسة مهامها. وقال الكثيري في حديث خاص لـ «العرب»، ردا على سؤال حول تفاصيل الاتفاق «علنا أن هناك توافقا تم بيننا وبين الطرف الآخر في اتفاق الرياض وبمباركة الأشقاء في المملكة العربية السعودية على عودة حكومة المناصفة بأسرع وقت إلى العاصمة عدن. ونحن منذ مغادرة رئيس الحكومة ظلنا نحته على العودة وعلى التثام حكومته في العاصمة عدن لمباشرة المهام الحكومية التي ينبغي أن تقوم بها ومن ذلك وقف انهيارات الخدمات والعملة وصرف المرتبات ورفع المعاناة عن أبناء محافظات الجنوب المحررة، وأبدينا استعدادنا لتوفير الحماية اللازمة التي تمكن الحكومة من أداء مهامها تلك».

المجلس الانتقالي الجنوبي يرفض الالتزام بأي إطار لوقف الحرب ينتج عن مشاورات لا يكون المجلس جزءا منها

وحول إمكانية تنفيذ الشق العسكري الخاص باتفاق الرياض في ظل التعقيدات التي ظهرت عند تنفيذ الشق السياسي وتباين التفسيرات بين الانتقالي والحكومة، قال ناطق الانتقالي

عائلات داعش العراقية.. إهمالها وصمة أخلاقية وإدماجها معضلة أمنية

«إن السلطات لا تستطيع فرز العناصر المنتمية إلى التنظيم من سواها، وقد تكون لذلك عواقب تستمر لسنوات طويلة مقبلة».

ويرى أن «أغلب أطفال العائلات المنتمية إلى داعش هم التحدي الأكبر أمام الحكومة العراقية»، واصفا إياهم بـ«القبيلة الموقوتة، إذ سيشكلون خطرا أمنيا في السنوات القليلة المقبلة».

ويعتبر أن «العراق غير قادر على إدارة هذا الملف وهذا هو السبب الرئيسي الذي يدعو إلى القلق، خصوصا أن الحكومة لم تجر أي تحضيرات حقيقية قبيل الموافقة على إدخال عوائل داعش إلى البلاد».

وبحسب الجحيشي، لن يكون أطفال مقاتلي داعش «خطرا أمنيا فحسب، بل قد يشكلون القاعدة الأساسية لظهور جيل جديد من التنظيم عبر تجنيد آخرين في مجتمعاتهم».

وخلال الأشهر الأخيرة زادت وتيرة الهجمات لاسيما في المنطقة بين محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى المعروفة باسم مثلث الموت.



ويعتقد الخبير الأمني العراقي مؤيد الجحيشي أن «إعادة عائلات مقاتلي داعش خطوة غير مدروسة»، مبينا أن «هكذا خطوات يجب أن تضع لها مجموعة من الخطط الطويلة الأمد، تحسبا لأي طارئ».

ويقول الجحيشي وهو رئيس المعهد العراقي للدراسات ومقره بغداد

ويرى أن الغموض يكتنف ملف إعادة هؤلاء، موضعا «حتى الآن لا نعلم من الذي يدير الملف على مستوى الدولة العراقية، ومن المسؤول عن إعادتهم وتقديم الدعم لهم وبرنامج إعادة التأهيل لهم، وفيما إذا كانت هذه الجهة قادرة على إدارة الملف».

ويتابع «يجب عزل المخيم ووضع خطة أمنية محكمة لمنع زج أفراد هذه العائلات في المجتمع كون أغلب الأطفال يحملون فكر التنظيم ما قد يشكل خطرا على المجتمع العراقي».

وأعلن العراق عام 2017 تحقيق النصر على داعش باستعادة كامل أراضيه التي كانت تقدر بنحو ثلث مساحة البلاد التي اجتاحتها التنظيم صيف 2014. إلا أن التنظيم لا يزال يحتفظ بخلايا نائمة في مناطق واسعة بالعراق ويشن هجمات بين فترات متباعدة.

بغداد لإعادة تأهيلهم قريبا قبل الزج بهم في مجتمعاتهم الأصلية.

ويقول عضو البرلمان العراقي عبدالهادي موحان لوكاله الأناضول إن «إعادة عائلات مقاتلي داعش خطوة خاطئة اتخذتها الحكومة».

ويرى أن هذه الخطوة «من شأنها المساهمة في إعادة هيكلة التنظيم مرة أخرى، ما قد يشكل تهديدا أمنيا كبيرا مجددا على العراق».

وفيما إذا كان البرلمان سيخضع قرارا بهذا الشأن، يجيب موحان بأن «مجلس النواب عاجز عن عقد أي جلسة حاليا وبالتالي سيكون من الصعب الخروج بموقف محدد وموحد تجاه خطوة الحكومة العراقية وذلك لإنشغال النواب بالتحضير للانتخابات المقبلة».

وكان هؤلاء العائدون قد نزحوا إلى سوريا مع من تبقى من مقاتلي التنظيم عندما استعاد العراق كامل أراضيه من قبضة داعش عام 2017 إثر حرب عنيفة استمرت ثلاث سنوات.

وعندما خسر التنظيم آخر معاقله في سوريا عام 2019 القى القبض على مقاتليه وأودعوا السجن بينما جرى توطين عائلاتهم من النساء والأطفال في مخيم الهول.

ووفق تقديرات الأمم المتحدة، فإن 60 ألف فرد يقطنون في المخيم نصفهم من العراقيين سعيدهم السلطات العراقية إلى البلاد على دفعات.

ويقول عضو مفوضية حقوق الإنسان المرتبطة بالبرلمان العراقي علي البياتي إن «التعامل مع ملف عائلات داعش يجب أن يكون بحذر ومسؤولية، على اعتبار أن أفرادها يحملون فكر التنظيم».

ويضيف «العراق لا يمكنه التعامل بمفرده مع هذا الملف، وعلى المجتمع الدولي مساعدته في هذا الشأن».

بغداد - يشكل ملف عائلات عراقيين سبق أن انتموا لتنظيم داعش وقاتلوا في صفوفه وشاركوا في ارتكاب فظائعهم وجرائمهم المشهورة التي طالت الكثيرين من أبناء البلد، معضلة حقيقية للسلطات العراقية، إذ أن إهمالها وتركها لمصيرها في المخيمات بسوريا يشكل وصمة أخلاقية وحقوقية للبلاد، فيما إعادتها ومحاوله إدماجها بالمجتمع تمثلان مشكلة أمنية، فضلا عن الوضع النفسي الثقيل على ضحايا التنظيم ودويهم.

ويقول الشباب الثلاثيني سمير العيسى تعليقا على مرور عشر حافلات يستقلها أفراد عائلات مقاتلي داعش عبر ناحية القيارة جنوبي محافظة نينوى شمالي العراق، باتجاه مخيم الجدة القادمة من مخيم الهول بشمال شرق سوريا الشهر الماضي، إن «من الصعب أن يغفر ذوو الضحايا للجناة وعائلاتهم



مأساة تأبى أن تنتهي

القضاء العراقي يلاحق المتظاهرين

بدلا من قتلهم

بان القضاء «هو مؤسسة مدنية واجبة تطبيق القانون وليس من مهامه القيام بأعمال الجهات الأمنية والتحقيقية التابعة للسلطة التنفيذية».

وشهد العراق في أكتوبر 2019 انطلاق انتفاضة شعبية غير مسبوقه أعقبها موجة اغتصابات للمعارضين والنشطاء البارزين، لم تجر إلى حد الآن معاقبة أي من الأطراف الضالعة فيها رغم وجود شبه إجماع على اتهام الميليشيات الشيعية بممارسة تلك الجرائم.

مذكرات قبض وفقا لأحكام المادة 226 من قانون العقوبات بحق عدد من المتجاوزين على القضاء أثناء لقائهم برئيس محكمة استئناف ذي قار.

وأضاف «محكمة تحقيق الناصرية اتخذت الإجراءات القانونية بحق الأشخاص الذين انتهكوا حرمة المحكمة وتجاوزوا على الموظفين وهدرت منهم الفاظ وأفعال لا تليق بمن لديه مطالب مشروعة».

ووفق البيان «تم الإيعاز إلى الجهات الأمنية بتنفيذ مذكرات القبض»، معلقا

الناصرية (العراق) - اصدر القضاء العراقي الأربعاء مذكرات توقيف بحق متظاهرين قال إنهم انتهكوا حرمة إحدى المحاكم بمحافظة ذي قار جنوبي البلاد. وكان العشرات من المحتجين المطالبين بالكشف عن قتل المتظاهرين منذ أكتوبر 2019 تجمعوا أمام مبنى القضاء في مدينة الناصرية الثلاثاء وانتقدوا القضاء لعدم كشفهم عن المتورطين بعمليات القتل.

وذكر بيان لمجلس القضاء أن «محكمة تحقيق الناصرية أصدرت